

مشروع محطة شدوان لطاقة الرياح بقدرة 900 ميغاوات

البلد:	مصر
رقم المشروع:	57366
قطاع الأعمال:	الطاقة
نوع الإخطار:	خاص
التصنيف البيئي:	أ
تاريخ الموافقة المستهدف:	21 أكتوبر 2026
الحالة:	في مرحلة البحث، بانتظار المراجعة النهائية
تاريخ نشر مستند ملخص المشروع باللغة الإنجليزية:	16 سبتمبر 2026

وصف المشروع

تقديم قرض ممتاز تصل قيمته إلى 192 مليون دولار أمريكي لصالح شركة شدوان لطاقة الرياح ش.م.م. (Shadwan Wind Power S.A.E) ("الجهة المقترضة")، وهي شركة ذات غرض خاص (SPV) مملوكة لشركة سكاتيك إيه إس إيه (Scatec ASA) ("الجهة الراعية") ومؤسسة في مصر بهدف تطوير محطة لطاقة الرياح، وإنشاءها، وتشغيلها بقدرة 900 ميغاوات في منطقة رأس شقير بمحافظة البحر الأحمر في مصر ("المشروع"). ومن المتوقع أن تكون ملكية شركة المشروع، عند الإغلاق المالي، عائدة لتحالف من الجهات الراعية، بحيث تمثل شركة سكاتيك الجهة الراعية الرئيسية. وستُباع الكهرباء المولدة من المشروع إلى الشركة المصرية لنقل الكهرباء (EETC) بصفتها الجهة المشترية بموجب اتفاقية طويلة الأجل لشراء الطاقة (PPA). ومن المتوقع أن يستفيد المشروع من تغطية لمخاطر الخسارة الأولى مقدمة من برنامج ضمانات هاي-بار (Hi-Bar) التابع للصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+); حيث يساهم هذا البرنامج في دعم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة الجوار الأوروبي من خلال دعم الاستثمارات المستدامة في مجال تحول الطاقة.

أهداف المشروع

من المتوقع أن يضيف المشروع قدرة توليد طاقة خضراء تبلغ 900 ميغاوات إلى منظومة الكهرباء المصرية، التي تهيمن عليها حاليًا محطات الطاقة العاملة بالغاز، وذلك لدعم تحول البلاد نحو اقتصاد منخفض الكربون وتحقيق هدفها المتمثل في الوصول بنسبة الطاقة المتجددة إلى 42% بحلول عام 2030. ويُصنف المشروع ضمن فئة التحول إلى الاقتصاد الأخضر (GET) بنسبة 100%. ويأتي تطوير هذا المشروع في إطار هدف توليد 10 جيغاوات من الطاقة المتجددة، المحدد ضمن محور الطاقة لمبادرة نوفي (NWE) التي يقودها البنك.

تأثير المرحلة الانتقالية

درجة تأثير المرحلة الانتقالية: 60

يستهدف المشروع "الجانب الأخضر" بوصفه السمة الأساسية لأثر التحول، وذلك من خلال دعم إنشاء محطة برية لطاقة الرياح بقدرة إجمالية مُثبتة تبلغ 900 ميغاوات. كما يستهدف المشروع "الشمولية" بوصفها سمة ثانوية لأثر التحول؛ إذ

سيعمل على تعزيز رأس المال البشري وتنمية المهارات عبر تصميم برنامج تدريب فني جديد معتمد وطنيًا وتنفيذه، بحيث يركز على المهارات الخضراء والرقمية لقطاع الطاقة المتجددة في محافظة البحر الأحمر بمصر. وسُيعد هذا البرنامج التدريبي ويتم توجيهه عن طريق تقييم شامل لاحتياجات المجتمع، يهدف إلى معالجة التفاوتات الإقليمية وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية والمنتجة للدخل في المناطق الأقل إنتاجية والأضعف من حيث النمو الاقتصادي، وذلك بما يتماشى مع نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بشأن المناطق التي تنسم بالشمولية.

معلومات عن العميل

شركة شنوان لطاقة الرياح ش.م.م.

تُعد الجهة المقترضة شركة ذات غرض خاص تأسست في مصر لغرض وحيد يتمثل في تطوير المشروع، وإنشائه، وتشغيله. وستكون ملكية الجهة المقترضة، وإدارتها، وتشغيلها تحت مظلة شركة سكاتيك إيه إس إيه. ومن المتوقع انضمام جهات إضافية إلى هيكل ملكية الجهة المقترضة قبل موعد الإغلاق المالي.

ملخص تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

192,000,000.00 دولار أمريكي

قرض ممتاز تصل قيمته إلى 192 مليون دولار أمريكي لصالح شركة شنوان لطاقة الرياح ش.م.م.، وهي شركة ذات غرض خاص تملكها بالكامل شركة سكاتيك إيه إس إيه، وذلك بغرض تطوير محطة لطاقة الرياح، وإنشائها، وتشغيلها بقدرة 900 ميجاوات تقع في منطقة رأس شقير بمحافظة البحر الأحمر في مصر.

إجمالي تكلفة المشروع

710,000,000.00 دولار أمريكي

الإضافة التي يوفرها هذا التمويل

يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلًا بشروط وأحكام معقولة لا توفره المصادر التجارية في السوق، ولا سيما من خلال منح فترة سماح وفترة سداد أطول من متوسط ما هو متاح في السوق، فضلًا عن توفير التمويل بالعملة الأجنبية. وتعد هذه العناصر ضرورية لهيكلة المشروع بما يضمن الجدوى الاقتصادية للتعريفة.

كما يطمئن البنك العملاء والمستثمرين عن طريق تخفيف المخاطر غير المالية، مثل مخاطر الدولة، والمخاطر التنظيمية، ومخاطر المشروع، ومخاطر الدورة الاقتصادية، والمخاطر السياسية.

كما سيبني المشروع نهجًا يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي بحيث يكون محددًا وقابلًا للقياس والتحقيق وذو صلة ومحددًا بجدول زمني، من خلال إدماج هذه اعتبارات في مختلف مراحل تصميم المشروع وتنفيذه، بهدف تعزيز تمثيل المرأة في قطاع الطاقة في مصر الذي عادةً ما يهيمن عليه الرجال.

الملخص البيئي والاجتماعي

يُصنف هذا المشروع ضمن الفئة "أ" (وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024 (ESP 2024)). فإن إنشاء مزرعة رياح بقدرة 900 ميجاواط وتشغيلها على أطراف مسار هجرة الطيور في وادي الصدع/ البحر الأحمر في منطقة خليج السويس وبالقرب من مزارع رياح أخرى يحتمل أن ينتج عنه آثارًا بيئية واجتماعية كبيرة، بما يتضمن آثارًا تراكمية. وعليه، قد خضع المشروع لعملية شاملة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA)، بما يتماشى مع السياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024 الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بحيث شملت عملية التقييم كل من الإفصاح والتشاور العام. وقد رصد عن قرب كل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والجهات المحتمل مشاركتها في الإقراض (وهي مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وبنك التنمية الأفريقي (AfDB)، وكاسا ديبيوست اي بريستيتي (CDP)) عملية إجراء تقييم الأثر

البيئي والاجتماعي، وراجعها استشاري في إطار العناية الواجبة البيئية والاجتماعية (ESDD). تم الإفصاح عن حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، والتي شملت الملخص غير الفني (NTS)، وخطة العمل البيئية والاجتماعية (ESAP)، وخطة إشراك الأطراف المعنية (SEP)، ودراسة تقييم الموائم الحرجة (CHA)، ودراسة تقييم التأثيرات التراكمية (CEA)، وخطة إدارة التنوع البيولوجي (BMP)، وخطة عمل التنوع البيولوجي (BAP)، وخطة الإدارة والرصد البيئي والاجتماعي (ESMMP)، وذلك على موقعي البنك والجهة الراعية في 14 أغسطس 2026 لمدة 60 يومًا للتشاور قبل عرض المشروع على مجلس الإدارة للنظر فيه، تماشياً مع سياسة البنك بشأن الوصول إلى المعلومات. كما قد بدأت المشاورات العامة حول حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في الربع الثاني من عام 2026، وستتضمن جلسة استماع عامة في رأس غارب في سبتمبر 2026. كما سيتم تحديث حزمة الوثائق المخصصة للإفصاح قبل الحصول على موافقة مجلس الإدارة لتعكس ملاحظات الأطراف المعنية وآراءهم. وتشمل حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تقييماً بيئياً واجتماعياً لخط نقل علوي (OHTL) بطول 45 كيلومتراً (وهو مرفق مرتبط بالمشروع) من المقرر أن يربط المشروع بمحطة المحولات القريبة. وبالتوازي مع تقييم البنك للمشروع، يجري إعداد تقييم استراتيجي بيئي واجتماعي (SESA) ودراسة تقييم التأثيرات التراكمية لمنطقة خليج السويس، وقد التزمت شركة سكاتيك بالامتثال لتدابير الإدارة والتوصيات المستقاة من هذه الدراسة.

تعد شركة سكاتيك عميلاً حالياً للبنك، وتمتلك القدرة على تنفيذ المشروع بما يتوافق مع المتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD ESRs)، فضلاً عن تمتعها بسجل حافل من الامتثال فيما يتعلق بالمشروعات القائمة التي سبق مولها البنك. كما تمتلك الجهة الراعية نظاماً قوياً للإدارة البيئية والاجتماعية، إلى جانب سياسات مؤسسية ذات صلة وإجراءات تشغيلية نموذجية لإنشاء المشروعات، بما يشمل خطط الإدارة المعيارية. وسيتم وضع نظام شامل لإدارة الصحة والسلامة والشؤون الاجتماعية والبيئية (HSSE) للمشروع، يتضمن خطط إدارة محددة ستوجه للمقاولين والمقاولين من الباطن، فضلاً عن الاستعانة بالكوادر والموارد المناسبة (ولا سيما في مجال التنوع البيولوجي) في كل من الجهة الراعية والمقاولين من الباطن.

تمتلك الجهة الراعية سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة العمالة، بما في ذلك آلية لتقديم شكاوى العاملين، والتي سيتم اعتمادها ضمن المشروع. ومن المقرر وضع خطة إدارة عمالة المشروع لإدارة شؤون المقاولين وغيرهم من العمالة بما يتماشى مع قوانين العمل الوطنية والمطلب البيئي والاجتماعي رقم (2) للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

وسوف يعمل المشروع على ضمان امتثال أي مرافق سكنية يتم توفيرها للعمالة في إطار المشروع لإرشادات إقامة العمالة (2009) الصادرة عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية/ مؤسسة التمويل الدولية. ومن المقرر وضع خطط للصحة والسلامة المهنية والمجتمعية للمشروع، مع إيلاء اهتمام خاص لإدارة حركة العمالة الوافدة، والعمل في ظروف الحرارة الشديدة، ومخاطر العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي التي قد تطل القوى العاملة والمجتمعات المحلية، وإدارة حركة المرور، مع الأخذ في الاعتبار أن أقرب مجتمع محلي يقع على بُعد 10 كيلومتر من مواقع المشروع، وأنه من المتوقع وجود تفاعل محدود مع المشروع. ومن المزمع تعيين كوادر مؤهلة في مجال الصحة والسلامة لتنفيذ خطة إدارة الصحة والسلامة المهنية ومتابعتها بما يتماشى مع التشريعات الوطنية السارية والمطلب البيئي والاجتماعي رقم (4) للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويقع موقع المشروع على أراضي صحراوية مملوكة للدولة، ولم تحدد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أي استخدامات للأراضي في الموقع، ومن ثم لا ينطبق المطلب البيئي والاجتماعي رقم (5) على المشروع.

أنشأت الجهة الراعية نظاماً لإدارة سلسلة الإمداد يتضمن مدونة سلوك للموردين وسياسات تحظر العمل القسري، كما تُوفر إجراءات لتحديد مخاطر الموردين المتعلقة بمكونات توربينات الرياح وإدارتها ومراقبتها. ويخضع موردو المعدات الرئيسيين لفحوصات نزاهة نافيه للجهالة تشمل الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى مراجعة السياسات المؤسسية لموردي المعدات الرئيسيين، شمل تقييم سلسلة الإمداد الخاصة بالمشروع فحصاً للمخاطر المحتملة المرتبطة بالمكونات الأساسية لمورد توربينات الرياح.

تشير نتائج الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة إلى أن الانبعاثات الهوائية محدودة، وإنتاج مياه الصرف الصحي ضئيل، واستخدام المواد الخطرة طفيف. وسيتم إعداد خطط لإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي من قبل المقاول قبل بدء أعمال الإنشاء، بما يضمن جمع النفايات في الوقت المناسب بواسطة مقاولين مرخصين، مع تحديد مناطق التخلص منها بشكل مبدئي. وبالنظر إلى بُعد المواقع عن التجمعات السكنية، لا يُتوقع حدوث تأثيرات كبيرة مرتبطة بالضوضاء أو ظاهرة الظلال المتقطعة.

كشفت الدراسات الأساسية التي أجريت في أعوام 2025 و2026 وجود 29 سمة من سمات التنوع البيولوجي ذات الأولوية. بالإضافة إلى ذلك، ينطبق مفهوم الموائم الحرجة على كل من اللقلق الأبيض وغُقاب السهوب، نظراً لارتفاع احتمالية

هيوطهما في المنطقة. ونظرًا لأن تقييم الأثر من خلال نمذجة الاصطدامات، بما في ذلك التأثيرات التراكمية، قد أظهر وجود مخاطر تتراوح بين متوسطة إلى مرتفعة للاصطدام على هذه الأنواع، فقد تضمنت خطة إدارة التنوع البيولوجي المعدة كجزء من حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تطبيق بروتوكول الإيقاف عند الطلب مدعومًا بمراقبين بشريين، وبالتنسيق الوثيق مع مزارع الرياح المحيطة. ويصنف مستوى المخاطر المتبقية الواقعة من محطة الرياح على هذه الأنواع باعتباره منخفضًا بعد تطبيق إجراءات التخفيف. ونظرًا لاستمرار وجود مخاطر متوسطة لاصطدام الطيور بخط النقل الهوائي بالنسبة لأربعة أنواع حساسة، أعدت خطة عمل للتنوع البيولوجي تتضمن إجراءات تعديلات على خطوط النقل الهوائية الممتدة بمحاذاة ممر هجرة هذه الأنواع، والتصدي لمواقع إلقاء النفايات غير القانونية في المنطقة. ومن المقرر رصد تنفيذ خطة العمل والإبلاغ عن النتائج سنويًا وفقًا للمطلب البيئي والاجتماعي رقم (6) للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. كما تم تحديد نوع من الزواحف يُعد من سمات التنوع البيولوجي ذات الأولوية في موقع المشروع، وسيتم تجنب التأثير على هذا النوع أو نقله. وتتضمن خطة إدارة التنوع البيولوجي إجراءات وتدابير مناسبة للتخفيف والإدارة والرصد، بما في ذلك رصد شامل لحالات النفوق بعد الإنشاء، يغطي التوربينات وخطوط النقل الهوائية والمرافق المرتبطة بها، وذلك بهدف تحديد الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات إضافية تضمن التوافق مع المطلب البيئي والاجتماعي رقم (6) للبنك في حال حدوث آثار لم تكن في الحسبان. كما تتضمن الخطة مسوحات ما قبل الإنشاء وبروتوكول نقل للنوع الزاحف ذي الأولوية، ولا يُتوقع وجود أي مخاطر متبقية على هذا النوع. كما سيتولى القائمون على المشروع تركيب وصيانة مشتتات مسار طيران الطيور على خطوط النقل الهوائية المرتبطة بالمشروع.

لم يُعثر على أي قطع أثرية في الموقع، كما وُضع إجراء احترازي للتعامل مع الاكتشافات العرضية لضمان التعامل السليم مع أي مكتشفات أثرية قد يُعثر عليها بالصدفة أثناء مرحلة الإنشاء.

باشرت الجهة الراعية التواصل المكثف مع السلطات المحلية والمجتمعات المجاورة، ويتولى مسؤول ارتباط مجتمعي متخصص مسؤولية تنفيذ خطة إشراك الأطراف المعنية وإدارة التظلمات والشكاوى الخارجية طوال عمر المشروع. وسيواصل المشروع إشراك المجتمعات المحلية، بما في ذلك المجتمعات البدوية، التي لها روابط بالمنطقة الأوسع نطاقًا لكنها لا تستخدم منطقة المشروع، فيما يتعلق بالمنافع ذات الصلة.

تم الاتفاق على خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع مع الجهة الراعية، وسيرصد البنك تنفيذ المشروع عن كثب، من خلال التقارير البيئية والاجتماعية المقدمة من الجهة الراعية واستشاري الشؤون البيئية والاجتماعية للمقرضين، بالإضافة إلى زيارات الرصد الميدانية التي يجريها البنك للمشروع عند الضرورة.

التقييمات الخضراء

التوافق مع اتفاق باريس

يتماشى المشروع مع أهداف التخفيف والتكيف المنصوص عليها في اتفاق باريس، وذلك استنادًا على تطبيق نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للمواءمة مع اتفاق باريس فيما يخص الاستثمارات الممولة مباشرة.

كما يتماشى المشروع مع أهداف التخفيف من أثار تغير المناخ المنصوص عليها في اتفاق باريس، حيث يندرج ضمن القائمة المشتركة بين بنوك التنمية متعددة الأطراف تحت فئة "توليد الطاقة المتجددة ذات انبعاثات منخفضة من الغازات الدفيئة على مدى دورة حياة المشروع، لتوفير الكهرباء، أو التدفئة، أو الطاقة الميكانيكية، أو التبريد". بعد تقييم المخاطر المناخية المادية، تبين أنها إما غير جوهرية أو الجوهرية منها فقد تضمن تصميم المشروع تدابيرًا للتخفيف من أثارها. كما أن المشروع لا يتعارض مع السياسات الوطنية الخاصة بالتكيف مع أثار تغير المناخ أو مع تعزيز قدرة النظام الأوسع على الصمود أمام تغير المناخ. وعليه، يعد المشروع متوافقًا مع أهداف التكيف المنصوص عليها في اتفاق باريس.

نسبة التمويل الأخضر

يُصنف تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بنسبة 100% على أنه تمويل أخضر، لدعمه الأنشطة الرامية إلى التخفيف من أثار تغير المناخ. وتُحسب هذه نسبة بناءً على الآلية المستخدمة لتحديد تخصيص التمويل الأخضر لاستثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وعلى توجهات محددة تتماشى مع معايير تمويل أنشطة التخفيف من أثار تغير المناخ في قطاع الطاقة، وتوليد الطاقة المتجددة (مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الأمواج وغيرها) ذات الانبعاثات المنخفضة جدًا من الغازات الدفيئة على مدى دورة حياة المشروع.

التعاون الفني وتمويل المنح

في إطار حزمة الاستثمار، سيقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مساعدة فنية إلى العميل لدعم تطوير برنامج التدريب الفني الجديد المعتمد وطنياً في محافظة البحر الأحمر، وذلك بالشراكة مع المؤسسات الأكاديمية المحلية. ومن المتوقع أن تبلغ حزمة دعم التعاون الفني 150,000 يورو، بتمويل من صندوق المساهمين الخاص بالبنك (SSF).

بيانات الاتصال بالشركة

داغر خاطر

dagher.khater@scatec.com

+201273545541

www.scatec.com

مبنى رقم 44، القطاع الأول سيتي سنتر، شارع التسعين الشمالي، التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

فهم أثر الانتقال

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: +44 20 7338 7168 البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: +44 20 7338 6794 البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للملاء لامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#) (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تتجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل [لإستراتيجيته البيئية والاجتماعية](#) أو الأحكام الخاصة بالمشروع في [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية [تقديم طلب للمراجعة](#)، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.